

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/RFSO/2018/CRP.3
31 May 2018
ORIGINAL: ARABIC

الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية

بيروت، لبنان، 22-23 نيسان/أبريل 2018

الرسائل الرئيسية

أيار/مايو 2018



رسائل من المجتمع المدني الى المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018، والى المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018.

(تم التوافق عليها في الاجتماع الإقليمي – بيروت في يومي 22 و23 نيسان/أبريل 2018،
وعرضت في المنتدى العربية للتنمية المستدامة في الفترة 24-26 نيسان/أبريل 2018)

- 1- إعطاء الأولوية لتحقيق السلام والأمن والمحافظة على وحدة الأراضي الوطنية للدول في المنطقة العربية، انسجاماً مع الإعلان السياسي للأمم المتحدة الذي يربط بين تحقيق التنمية والسلام، وأن يكون ذلك في إطار القانون الدولي وبإدارة منظومة الأمم المتحدة.
- 2- توفير الخدمات والحماية للاجئين في بلدان اللجوء (تحتوي المنطقة على 46 في المائة من إجمالي اللاجئين في العالم) والعمل على عودة اللاجئين الآمنة إلى أماكن سكنهم الأصلية وفق القانون الدولي.
- 3- احترام الحيز الوطني للسياسات، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بصفته أحد مكونات الحق في التنمية، ووضع معايير ناظمة وأطر رصد لمدى الالتزام بذلك، بما يعزز الملكية الوطنية للسياسات، خاصة في ظل الشروط السياسية التي تُفرض في إطار التعاون من أجل التنمية.
- 4- اعتماد نموذج تنموي جديد يقوم على النهج القائم على الحقوق وعلى التحول من اقتصادات ريعية غير منتجة الى اقتصادات منتجة، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة ومولدة لفرص العمل اللائق، إلى جانب اعتماد سياسات إعادة توزيع للثروات لعكس مسار اللامساواة والاستقطاب الاجتماعي والتهميش.
- 5- اعتماد نظم حماية اجتماعية شاملة على أساس النهج القائم على الحقوق انطلاقاً من أراضيات الحماية الاجتماعية، على أن تشمل أيضاً اللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين.
- 6- اعتماد نظم نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، في أركان الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن اتباع نهج شاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.
- 7- إعطاء الأهمية اللازمة لمعالجة المرتكزات الثقافية للتمييز ضد المرأة في مجتمعاتنا وفي السياسات العامة، وحمايتها لاسيما في أوضاع الحروب والنزاعات ومكافحة ثقافة العنف والاقصاء.
- 8- توفير البيئة التمكينية والأمنة للمجتمع المدني لممارسة دوره بحرية واستقلالية وتطوير التشريعات التي تحقق ذلك، بما فيها الحق في الحصول على المعلومات والحق في التعبير، ومأسسة مشاركته الفعلية على المستوى الوطني وفي جامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى.
- 9- إنشاء صندوق عربي للتنمية البشرية المستدامة (بما في ذلك خطة 2030 للتنمية المستدامة) ووضع آليات لتمويله عربياً بما في ذلك من خلال ضرائب تفرض على المستوى الإقليمي على استخدام الموارد الطبيعية (النفط والغاز) والمضاربات المالية بين الدول.

10- اعتماد إطار عمل تنموي دامج غير تمييزي، يركز على المبادئ الحقوقية التي كرستها الاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الفئات الأخرى المستثناة من العملية التنموية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التطبيق.

11- الالتزام بموجبات الاستدامة على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي ومن جانب القطاع الخاص، مع احترام حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية واعتمادها سياسات تحفظ حقوق الأجيال المستقبلية.

12- ضرورة اعتماد معايير ملزمة لحقوق الإنسان لمساءلة ممارسات القطاع الخاص وتحمل مسؤوليته في التنمية، وأن يكون ذلك جزء من الجهد الدولي لوضع "اتفاقية ملزمة حول حقوق الإنسان والأعمال".

13- تنفيذ التوصية الصادرة عن اجتماع الدوحة 2016 والمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017، لجهة تحديد حزمة محددة من الأهداف والمقاصد ذات الأولوية الإقليمية لتكون برنامج عمل مباشر للأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة العربية. ويبدي المجتمع المدني استعدادة للعمل على تنفيذ هذه التوصية بالمشاركة مع الأطراف المعنية جميعها.